العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2014- 2003)

م. سكنه جهيه فرج*
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص:

يمتلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثروات نفطية هائلة، وبما أن النفط يعد أهم مصدر للطاقة ومادة أولية للعديد من الصناعات، فأن أي تغيرات في أسعاره العالمية يؤثر على مسارات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ونظراً لأهمية دور مجلس التعاون الخليجي في سوق النفط الدولية وأهمية سياساتها النفطية في حفظ التوازن النفطي العالمي وأهمية الإيرادات النفطية في اقتصادات دولها، إذ إنها الممول الرئيس لموازنتها، ومن ثم تعتمد معدلات النمو والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى على تلك الإيرادات، ويهدف البحث إلى التعرف على الإمكانات النفطية لدولها، فضلاً عن التعرف على العوامل التي تؤثر على أسعار النفط العالمية، ومدى تأثر دولها بتلك التغييرات. وقد توصل البحث إلى الاستنتاج الرئيس وهو ضرورة التزام دول المجلس بما تقرره منظمة الأوبك من حصص الإنتاج ضمن برنامجها، إذ إنها وضعت للمحافظة على حقوق الدول النفطية وعدم زيادة الإنتاج بكميات كبيرة بحيث لا تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

الكلمات الدالة:

أسعار النفط العالمية، سوق النفط الدولية، الإمكانات النفطية، منظمة الأوبك، الأسعار الرسمية.

* E-mail: saknaf@yahoo.com

المقدمة:

يتمتع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بميزة نسبية بين دول العالم، ليس لامتلاكها منابع النفط، بل لامتلاكها احتياطات نفطية ضخمة التي تُعد أهم مصدر للطاقة ومادة أولية في الكثير من الصناعات، إذ تمتلك أكبر احتياطي في العالم يقدر بـ 29 % من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي لعام 2014، وما يحدث في أسواق النفط من تغيرات في الأسعار والتي تؤثر في العوائد النفطية لدولها. وبمعنى أدق فأن إنتاج النفط يعتمد على الطاقات الإنتاجية للآبار النفطية، وفي ضوء سياسات الدول المنتجة يتحدد الإنتاج إلى سقوف الإنتاج المحددة من قبل المنظمات والكارتلات النفطية، وعلى الاحتياطي المؤكد والمرجح وما إلى ذلك، ثم يأتي بعد ذلك دور الأسعار العالمية للنفط[1]. وقد شهد سوق النفط تحولات مهمة وجوهرية ولاسيما فيما يتعلق بموازين القوى الفاعلة في جانبي العرض والطلب، وقد تزايد دور البلدان النامية في الطلب على النفط ولاسيما الدول المتحولة ومنها الصين على نحو خاص، ومع تنامي أسواق المستقبل في السلع بشكل عام والنفط بشكل خاص أصبحت عقود المستقبل وخياراتها من مكونات الحافظة الاستثمارية، وبذلك أضيفت عوامل جديدة لارتباط أسعار النفط بتقلبات السيولة والائتمان والأسواق المالية. وتتصف أسعار النفط بخصائص التذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري وحساسيتها الشديدة للأحداث الجيوبوليتيكية وأوضاع الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي[2]. أن أسعار النفط تخضع لمجموعة كبيرة من العوامل المتشابكة والمتغيرة في آن واحد، وبعض تلك العوامل يمكن توقعها، بينما البعض الآخر لا يمكن توقعها والتنبؤ بحدوثه مثل: إعصار كاترينا الذي اجتاح خليج المكسيك وهي المنطقة المهمة من حيث إنتاج وتكرير النفط. ولكن العوامل الأساسية التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار عند النظر في مسألة تأثير أسعار النفط على الاقتصاد وتقديرات الطلب المستقبلي كثيرة ومتشابكة، فالعلاقة بين سعر النفط والطلب معقدة وفي تغير وتطور مستمر.

---

[1] خالد حسين علي المرزوك، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد(1) ،جامعة بابل، 2012، ص 38.

[2] د. أحمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (1)، جامعة كربلاء، 2010، ص 3.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دور العوائد النفطية في اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تُعد المصدر الرئيسي لدخلها القومي، لذا لابد من معرفة أثر التطورات الدولية على الأسعار النفطية في دولها وتأثير ذلك على اقتصادها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على:

1. العوامل التي تؤثر في أسعار النفط العالمية وأثرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. إمكانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الاحتياطات الهائلة والقدرات الإنتاجية.
3. تأثير أسعار النفط على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من استمرار اعتماد مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الإنتاج النفطي وسرعة وشدة تأثر الإنتاج النفطي الخليجي بتطورات السوق النفطية الدولية، مما يعرض اقتصادها إلى التأثر بهذه التطورات، ومن ثم تأثر أسعار النفط بهذه العوامل .

فرضية البحث:

يستند البحث من فرضية مفادها: يتأثر مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمجموعه من العوامل المؤثره على أسعار النفط العالمية لذلك نحاول معرفة درجة تأثر اقتصاداتها بتلك التغييرات هل هي كبيره أو طفيفة ؟ .

منهجية البحث:

ولغرض اختبار صحة الفرضية من عدمه جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول منه العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية، فيما خصص المحور الثاني لدراسة تطور الإمكانات النفطية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أما المحور الثالث فيبين درجة تأثر اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتغيرات في أسعار النفط العالمية ـ ويختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول

العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية

تطلق أسعار النفط على سعر خام غرب تكساس الوسيط (الخام الخفيف المتداول في بورصة نيويورك التجارية أو مزيج برنت (المتداول في بورصة انتركونتيننتال))، أن خام دبي المستخدم كعلامة استرشادية لمنطقة أسيا - الباسيفيك لنفط الشرق الأوسط، ويختلف سعر برميل النفط من مكان إلى آخر اعتماداً على عوامل عدة مثل: الكثافة النوعية (API)، ونسبة الكبريت، ومكان استخراجه[1]، ويتركز استهلاك النفط في قطاعات النقل، والصناعة، والتدفئة. ولا يوجد نسق محدد يمكن التنبؤ بأسعار النفط نظراً لوجود عوامل عدة متداخلة تؤثر على أسعار النفط وبعضها يصعب التنبؤ بها [2]، ويبين الجدول (1) تطور أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في السوق الدولية للمدة (2014- 2008) إذ نلاحظ أن السعر الاسمي للنفط الخام لعام 2009 بلغ 94,9 دولار/ برميل، وارتفع إلى 107,5 دولار/ برميل عام 2011 ثم انخفض إلى 105,9 دولار/ برميل عام 2013 ثم انخفض ليصل الى 50 دولار/ برميل عام 2014؛ وذلك نتيجة لأسباب كثيرة من بينها ثورة مصادر الطاقة غير التقليدية.

[1] إبراهيم بلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة في الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد (12)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، 2013، ص 12.
http://rcweb.luedld.net/rc12/A1201.pdf

[2] د زياد أبو الرب، العوامل المؤثرة على أسعار النفط.
http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.htm

الجدول (1)

تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية في السوق الدولية للمدة (2014- 2008)

دولار / برميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي	السعر الحقيقي
2008	94,4	114,3	60,5
2009	61,0	116,5	81,0
2010	77,4	117,4	52,0
2011	107,5	118,6	65,3
2012	109,5	120,3	89,4
2013	105,9	122,7	86,3
2014	50		

المصادر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 394.
- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، كانون الثاني 2015، ص 15.

وهناك جملة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط العالمية ومن أهمها:

1- العرض العالمي: تُعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط، وهناك عوامل عدة ذات مدى بعيد أو طارئ تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب، ومن ثم تتحكم في سعر النفط. وبتزايد أهمية النفط وتناقص كمياته المعروضة، وتزايد الصراعات والحروب الدولية والمشاكل الداخلية ليتأزم الوضع السياسي قرب منابع النفط، وهو أمر يؤثر على الإمدادات وتضغط على المعروض،وبالتالي الأسعار. وهنالك عوامل جيوسياسية، واقتصادية ومالية وأمنية وجيولوجية ومناخيه تؤثر في العرض والطلب على النفط. فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما انخفض أو ارتفع سعر النفط، فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود تلك العوامل العدة أو بعضها وتفاعلها يرفع الطلب على النفط، وبالتالي يرتفع سعره. ومع حالة التوتر النسبي للعلاقات بين العرض والطلب بسبب عوامل التي تتعلق بالمدى المتوسط

والبعيد وفي ظل حجم المعروض من النفط في الآونة الأخيرة الذي يقل عن حجم الطلب، فقد ارتفعت أسعار النفط الدولية باستمرار منذ عام 2002 إلى الوقت الحاضر[1]. وبحسب إحصاءات من الهيئات العالمية والدوائر المعنية، فإن حجم عرض النفط الخام في العالم بلغ في مجمله 85.5 مليون برميل يومياً (بما في ذلك زيادة إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار نصف مليون برميل يومياً ابتداءً من تشرين الثاني 2007، أما حجم الطلب فقد وصل تقريباً إلى 88 مليون برميل يومياً لعام 2009 مما يوضح صعوبة الموازنة بين العرض والطلب، ومن ثم الضغط على الأسعار لمستويات أعلى. ويُعد هذا العامل من العوامل الأساسية التي تؤثر في زيادة حجم الطلب على النفط، لأنه تراكمي وينتهي تأثيره إلى المدى البعيد. وزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة التوسع الاقتصاد العالمي أحد العوامل الأساس الذي تؤثر في ازدياد الطلب على النفط وبآثار تنتهي إلى المدى البعيد. لقد أدت الزيادة في عدد السكان في العالم وتحسن مستوى معيشة معظمهم إلى زيادة الاستهلاك بشكل عام والنفط بشكل خاص، ومن غير المعقول أن يتوقع بانخفاض عدد السكان أو تدني مستوى المعيشة، وهو عكس العوامل الظرفية أو ذات المدى القصير التي تؤثر في العرض والطلب على النفط كالنزاعات أو الأعاصير التي ينتهي تأثيرها بتلاشيها. وبحسب إحصاءات من الدوائر المعنية فإن الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط من مستهلكين جدد كالصين والهند ودول آسيا رفعت الطلب العالمي على النفط إلى 88 مليون برميل يومياً، وسينمو بوتيرة أسرع وبزيادة مقدارها 2.2 مليون برميل/ اليوم في المتوسط خلال عام 2008، أي بزيادة 1.53 مليون برميل يومياً، وسيرتفع إلى أكثر من 100 مليون برميل/ اليوم في غضون سبع سنوات من الآن، بمتوسط نسبة سنوية لا تقل عن 3.3 %. وفي السنوات القليلة الماضية شهد العالم حدوث ما أشارت إليه بعض المنظمات الدولية بأنه أكبر زيادة في الطلب على النفط منذ 16 عاماً، وذلك بسبب توسع الاقتصاد العالمي مما تسبب في زيادة الاستهلاك للنفط[2].

[1] إبراهيم بقلة، مصدر سابق، ص. ص 10-12.

[2] البحث في العوامل المؤثرة على اسعار النفط الخام.

http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html

2- الطلب العالمي: يعتمد الطلب على النفط اعتماداً كبيراً على نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، إذ يزيد الاستهلاك النفطي العالمي بمعدل 1.76 % سنوياً، وقد أثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في منتصف عام 2008 بلغت 147.27 دولار/ برميل سلبياً على الاقتصاد العالمي، وأدى إلى خفض الطلب العالمي على النفط، ومن جهة أخرى فأن انخفاض أسعار النفط انخفاضاً حاداً إلى أقل من 40 دولار/ برميل يوقف عجلة الاستثمارات في المشاريع النفطية، ومن ثم يؤثر سلباً على نمو الإمدادات النفطية في المستقبل. لذلك لا بد من وجود أسعار نفط عادلة تعود بالفائدة على المستهلكين والمنتجين على حد سواء. أن جزءً من أزمة الطاقة العالمية يعود إلى زيادة الطلب على النفط في الوطن العربي الذي يُعد من المناطق الأكثر اسرافاً للطاقة سواءً من حيث انخفاض كفاءة قطاع الطاقة فيها أم لارتفاع كمية الهدر أو الفاقد فيها، حيث عُد الطلب العربي على النفط اليوم مستهلكاً غير هامشياً، إذ ارتفع طلبه على النفط من 2 مليون برميل نفط/ يوم عام 1980 إلى 6.97 مليون برميل نفط/ يوم عام 2010، محققاً معدل نمو مركب بلغ 4.2 %، وهو أمر سيلقي بضلاله على الطلب على الطاقة استهلاكاً وإنتاجاً، وإذا ما اضفنا إلى الطلب العربي للنفط ما تستهلكه الصين والهند خلال العقدين الماضيين، فأن ما يطرح من ظهور أزمة طاقة عالمية تلوح في الأفق، لا يمكن التخلي عن التفكير بها، بيد أن ما يؤخر ظهورها، هو إمكانية الاستثمار في مصادر طاقة غير تقليدية التي يمكن معها سد جزء من الفجوة ما بين الطلب والعرض، ومن ثم تأمين مصادر طاقة يمكن البحث والاستكشاف فيها في مناطق وأقاليم لم يتم مسحها زلزالياً وجغرافياً[1]. ويقدر حجم الاستثمارات المطلوبة على المستوى العالمي في مجالات البحث والتنقيب عن النفط وتطوير الحقول المنتجة لزيادة حجم الإنتاج من النفط الخام لمقابلة الطلب العالمي المتزايد حتى عام 2020 بنحو 950 مليار دولار، ويحتاج مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حوالي 25 % من إجمالي هذه الاستثمارات للوصول بمستوى الإنتاج إلى نحو

[1] هيثم عبدالله سلمان، سكنه جهيه فرج، اليورانيوم والصخر الزيتي المصادر المستقبلية لإنتاج الطاقة البديلة في الوطن العربي: المغرب والأردن أنموذجاً، المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له، مراكش، المملكة المغربية، (30-28) أبريل 2014، ص 17.

44 مليون برميل/ يوم عام 2020[1]، وتشير البيانات الواردة في الجدول (2) إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط حيث ارتفع من 77,2 مليون برميل يومياً عام 2000 إلى 94.2 مليون برميل/ يوم عام 2010، ثم وصل إلى 96,8 مليون برميل/ يوم عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، حيث تستهلك الدول الصناعية الحصة الأكبر وبواقع 43,5 مليون برميل/ يوم عام 2000 ثم ارتفع ليصل إلى 48.1 مليون برميل/ يوم عام 2015 أي بنسبة 57 % من مجموع استهلاك العالم لعام 2015، في حين تستهلك الدول النامية 28,7 مليون برميل/ يوم لعام 2000 وارتفع في عام 2015 ليصل إلى 40,8 مليون برميل/ يوم أي ما نسبته 38 % من مجموع استهلاك العالم للعام نفسه، وذلك بسبب النمو الاقتصادي الذي تشهده تلك الدول ونمو السكان المرتفع، إذ تشير التقديرات إلى إن الصين سوف تتصدر قائمة الدول المستوردة للنفط الخام وخاصةً من منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا يعد مؤشراً على اعتمادها المستقبلي على النفط الخليجي مما يدل على التوسع الكبير الذي سوف تشهده أسواق النفط الخليجي خلال العقد القادم لاسيما في ظل النمو الاقتصادي المتوقع لهذه المنطقة، أما التوقعات المستقبلية فتشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل 2,1 % سنوياً في المتوسط خلال المدة (2020- 2000)، وبذلك سيرتفع الطلب من 94,2 مليون برميل/ يوم عام 2010 ثم إلى 111 مليون برميل/ يوم بحلول عام 2020[2].

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد التاسع والثلاثون، الكويت، 2012، ص 376.

[2] يحي حمود حسن، أحمد صدام عبد الصاحب، نفط الخليج في ظل تطورات سوق النفط العالمية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (13)، مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة، 2007، ص 127.

الجدول (2)

الطلب العالمي على النفط للمدة (2020- 2000)

مليون برميل/ يوم

السنوات	2000	2003	2010	2015	المتوقع 2020
مجموع العالم	77.2	78.4	94.2	96,8	111
الدول الصناعية	43,5	61.6	45,3	48,1	50,7
الدول النامية	28.7	32.4	38,9	40,8	51.8
الدول المتحولة	4.9	6.0	7,2	5,0	8.5

المصادر:

- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة، 2014 ، ص 294.
- ماجد عبدالله المنيف، الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة، المهرجان الوطني للتراث والطاقة، الدورة السادسة والعشرين، الجنادرية، المملكة العربية السعودية، 18 ابريل 2011، ص 5.

3- سياسة النفط الأمريكية: إن سيطرة الولايات المتحدة على سياسة النفط الدولية وبخاصة في الخليج العربي الذي يحتوي على أكثر من 29 % من حجم الاحتياطي العالمي الذي يقدر عمر الاحتياطي بأكثر من مائة سنة مقابل احتياطها البالغ ما يقارب 1,8 % من حجم الاحتياطي العالمي وبعمر يقدر بأقل من عشرين سنة، ومن ثم تشكل مصدر قوة كبيرة في مواجهة المنافسة الاقتصادية التي بدأت تزداد في الدول الصناعية وتسهيل سيطرتها على الدول الرأسمالية الأخرى في النظام الدولي الجديد وفرض هيمنتها على العالم. تؤثر سياسة الولايات المتحدة في سوق النفط بصفتها أكبر مستهلك للنفط في العالم بواقع 20,7 مليون برميل يومياً عام 2009 بنسبة ما يزيد على 25 % من النفط العالمي، أن الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في الدول الخليجية وعلى سياسة النفط العالمية لا ينفصل عن توجهات تنظيم

اقتصاد القرن الحادي والعشرين الهادفة إلى إدارة الاقتصاد العالمي شديد المركزية[1].

4- محدودية القدرة الإنتاجية: لقد أدى الانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى العزوف عن الاستثمار في صناعة النفط، وتقلصت الاستثمارات اللازمة لتوسيع طاقة إنتاج النفط، وانخفضت الاستثمارات الموجهة في تطوير القطاع النفطي والحفاظ على حقول النفط، ولكي تزيد من عوائدها النفطية، اضطرت معظم الدول المنتجة إلى الإنتاج بأعلى من قدرة المكمن مع عدم مراعاة للآبار والمكامن، كما توقف البحث عن مصادر نفطية جديدة في بعض الأماكن بسبب تكلفة البحث. وعند ارتفاع الطلب في ظل النمو الاقتصادي العالمي وخاصة منذ منتصف 2003، تبين عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية عن تلبية الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط. وتشير التقديرات إلى أن "أوبك" لن تستطيع تلبية الزيادة في الطلب وقد ألغت الالتزام بقيود الإنتاج استجابة لزيادة أسعار النفط التي تسجل أرقاما قياسية يوماً بعد يوم. وتذكر شركة بترولوجستيكس التي ترصد حركة ناقلات النفط أن مستوى إنتاج "أوبك" الحالي مماثل لما كان عليه في عام 2006 حين بدأت أوبك سلسلة من تخفيضات الإنتاج بلغت إجمالاً 1.7 مليون برميل/ يوم، وكان حجم إنتاج "أوبك" قبل التخفيضات 27.5 مليون برميل/ يوم[2].

5- سعر الصرف: نظراً للارتباط الوثيق بين سعر الدولار و سعر النفط، إذ إن التبادلات التجارية النفطية جميعاً تجري بعملة الدولار. فأن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو على سبيل المثال[3]. وإن التقييم المرتفع لسعر صرف العملة الوطنية الذي يؤدي من بين جملة عوامل،

---

[1] د يوسف علي عبد الأسدي، يحيى حمود حسن، دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية،مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (24)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، أيار 2009، ص. ص 17-21.

[2] أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد (5152)، 2007.

http://www.argaam.com/article/articledetail/495360

[3] د. زياد ابو الرب، مصدر سابق.

إلى ضعف القدرة التنافسية الدولية للقطاع الإنتاجي في بيئة اجتماعية وسياسية اعتادت على نمط السلوك الريعي، إذ يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الذي له آثار سلبية على البلدان المنتجة، إذ يكرس خصائص المرض الهولندي. كما إن الانخفاض العنيف والمفاجئ في أسعار النفط يمثل صدمة للاقتصاد النفطي تضطره إلى خفض الإنفاق الحكومي بكيفية تربك أوضاع الاقتصاد الكلي أو ينزلق إلى نفق المديونية. وبتعبير آخر أن الحساسية العالية للاقتصاد تؤدي إلى تغيرات في سعر النفط وتعطيل دور اغلب العوامل الاقتصادية الأخرى[1]. إن الطلب على النفط الخام، وعلى الطاقة بشكل عام، يرتبط بقوة مع دورة اقتصاد العالم. وأيضا تؤثر حول النشاط الاقتصادي في أسعار النفط، فعندما أعلنت البنوك المركزية في أيلول من عام 2007 إنها عازمة على ضخ سيولة في الاقتصاد العالمي، للتخفيف من الضغوط المحتملة للهبوط الاقتصادي، ارتفع فوراً سعر النفط الخام بأربع دولارات للبرميل لان الإعلان جاء تأييداً لافتراض إن الطلب على الطاقة سوف يزداد. وعندما يتراجع النمو ويتقلص النشاط الاقتصادي وينخفض الطلب على الطاقة وتنخفض الأسعار يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار النفط مثلما أدى انخفاض الإنتاج الزراعي في الصين خلال تموز وآب 2008 إلى تراجع سعر النفط [2].

6 - تناقص الاحتياطيات النفطية: المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالاحتياطيات، التي تكونت عبر آلاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض وهو غير قابل للزيادة ويستنفذ أو ينضب حال استخلاصه من مكمنه. ولذا فهو يتأثر بالعوامل الفنية ووسائل الإنتاج التي استخدمت في استخراجه. وعليه فإن نضوب هذا المورد الطبيعي هو استنفاد الاحتياطي بعد استخراج النفط الموجود في المكمن كما هو الحال في البحرين ودبي مثلاً التي كانت من منتجي ومصدري النفط في الماضي. ويبلغ إجمالي الاحتياطيات الأرضية المؤكدة في الولايات المتحدة 21.371 مليار برميل، أي أقل بمليار و 86 مليون برميل مما كانت عليه قبل عشر سنوات. كما أن بريطانيا بدأت تعد البراميل الأخيرة من حقولها وشارفت احتياطياتها في بحر الشمال على الانتهاء، وكان إنتاجها من النفط في شهر آب من عام 1999 كان 3.1 مليون برميل

[1] د. أحمد بريهي علي، مصدر سابق، ص 9.

[2] المصدر نفسه، ص 11.

يومياً، لكنه انخفض إلى 1.7 مليون برميل / يومياً عام 2007 . ويذكر تقرير صدر عن مركز "ملفات الطاقة" البريطاني أن معدل تراجع الإنتاج خلال السنوات الماضية بدأ عند 6 % ثم تسارعت وتيرته لتصل الآن إلى 17 %، مؤكداً أنه كلما وصل المخزون إلى مراحله الأخيرة ازداد معدل التراجع، أي كلما تسارع الانخفاض. وستبدأ بريطانيا استيراد النفط بعد عام أو عامين، وقد يصل حجم هذا الاستيراد إلى ثُلاثة ملايين برميل يوميا في عام 2015. ويضيف التقرير كما أكدت وكالة "عمليات الأوفشور" البريطانية أنه من شبه المستحيل أن تتم اكتشافات جديدة لحقول أوفشور كبيرة أو ذات أهمية إنتاجية، من إحصائيات صادرة عن "إدارة معلومات الطاقة" يتبين أن الاكتشافات الإجمالية الجديدة والقديمة خلال العام الماضي، لا تزال أقل بنسبة 29 % من متوسط الاكتشافات النفطية خلال الأعوام العشرة الماضية. وفي ظل ارتفاع الطلب على النفط تسبب نقص الاستثمارات في تطوير القطاع النفطي وسرعة الإنتاج إلى أعلى من قدرة المكمن الاستيعابية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى محدودية القدرة على الإنتاج من قبل الدول المنتجة عندما ازداد الطلب. وفي ظل محدودية الاستكشافات البترولية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلى مخزونات أو احتياطيات ذات جودة أو نقاء أقل. كما أن بعض المتمسكين بفرضية "الذروة النفطية" يحذرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006 وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول العام 2030، ويشيرون إلى أن ذلك سيولد نقصاً في الإنتاج وسيكون من الصعب سده بالرغم من اللجوء المتزايد إلى الوقود العضوي والطاقة النووية ومصادر الطاقة البديلة[1].

7- الطفرة الاقتصادية والصناعية العالمية: وفي ظل المعطيات المتوافرة، من نمو اقتصادي مستمر، ووصول الطاقة الإنتاجية إلى الحالة القصوى، والتوقعات بزيادة الطلب في العام المقبل مع محدودية العرض، إذ توضح الإحصائيات الفجوة المتنامية بين العرض والطلب على الرغم من أن حجم الإنتاج النفطي العالمي في تزايد، إلا أنه لن يلحق بحجم الطلب الناتج عن عوامل تنتهي للمدى البعيد ويأتي في مقدمتها النمو في اقتصاديات الدول التي تشكل اقتصادياتها نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي

1 أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، مصدر سابق، ص 2.

وخصوصاً معدلات النمو المحققة في الدول المستهلكة الرئيسية كالصين والولايات المتحدة، وتشير الإحصائيات إلى أن المعادلة السوقية للأسعار لن تعود إلى السابق إذ أن ازدياد الطلب يصطدم بمحدودية الإنتاج.

أن زيادة الطلب من دول مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل ودول آسيا يعد المحرك الرئيسي للارتفاعات الراهنة في الطلب على النفط. فالولايات المتحدة تستهلك قرابة ربع الاستهلاك العالمي للنفط، بينما يتناقص إنتاجها إذ وصل إلى ما دون 9 % من الإنتاج العالمي للنفط، واحتياطياتها في الوقت الحالي لا تتعدى 2 % من الاحتياطيات العالمية للنفط. ويعتمد أكثر من 96 % من نظام النقل الأمريكي على النفط، والحاجة إلى نفط يمكن تكريره واستخراج البنزين منه من أجل تلبية الاستهلاك المتنامي في الولايات المتحدة في تصاعد، إذ يشكل الطلب على البنزين نحو نصف متوسط الاستهلاك الأمريكي اليومي البالغ 21 مليون برميل من النفط. ويبقى الطلب على النفط في حالة تصاعد مستمر من الصين التي أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط بعد أمريكا. فالصين تشهد انتعاشا اقتصادياً سريعاً ومستمر ترتب عليه استهلاكا غير مشهود في النفط، وأصبحت من أكبر مستوردي للنفط بعدما كان لها اكتفاء ذاتي منه قبل عشر سنوات. وفي خلال السنوات العشر الماضية تضاعفت حاجة الصين إلى البترول بأكثر من 100 % ويزداد استهلاكها للنفط بمعدل يزيد على 7 % في السنة. وبحسب التقارير العالمية أن العملاق الآسيوي، الصين، سيعتمد على النفط بنسبة 50 % لتوفير مصادر الطاقة وأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد عام 2010. كما أن الطفرة الاقتصادية والصناعية في الهند والبرازيل ودول آسيا في حالة تصاعد مستمر وبمعدلات النمو المحققة سنه بعد أخرى أسهم في زيادة الطلب على البترول وفي الواقع الفعلي فإن معدلات الطلب على النفط قد سجلت هذه السنة زيادة على السنة الماضية بلغت أكثر من مليونا و 500 ألف برميل يوميا. وتتوقع الوكالة الدولية للنفط في تقاريرها الشهرية لأسواق النفط أن الطلب سيرتفع بمعدل مليونين و 200 ألف برميل يوميا خلال السنوات المقبله، هذا بافتراض أن النمو الاقتصادي في الصين والهند يسير

بصورة طبيعية، ولكن إذا نمت تلك الاقتصاديات بمعدلات أسرع، وهو المتوقع، فسيرتفع الطلب بدرجة أكبر من المتوقع[1].

8- زيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط: لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً في الاستثمار في السلع الاساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الاساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين للتحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار[2]، وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي أو الاستهلاك العالمي من النفط مما تسبب بزيادة في الطلب والمخزون النفطي للضغط على أسعار النفط[3].

9- الأزمات الاقتصادية العالمية: أن حدوث مثل هذه الأزمات كالأزمة المالية الأخيرة أدت إلى أن واجهت أسواق النفط تحديات كبيرة، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الامريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصادات العالم وهو أمر سبب تراجعاً كبيراً في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014 وبداية عام 2015[4]، كما أن الأزمة المالية الآسيوية عام 1999 ضعفت قوة الاستثمار العالمي مما أدى إلى خفض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره.

10- الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط: مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بنحو 80 % من مخزون العالم للنفط، ويوجد تقريباً 62.5 %

---

[1] أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، مصدر سابق، ص 4.

[2] كريستوف آلسوب، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (136)،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،الكويت، 2011، ص 49.

[3] الطاهر زيتوني، التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد(132)،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2010، ص. ص 44-45.

[4] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد الخامس والثلاثون لعام 2008، الكويت، 2008، ص 13.

منه في خمس دول هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران.

11- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم: من بين الظروف الطبيعية التي أثرت على أسعار النفط خلال المدة (2002- 2008) إعصار إيفان الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004 وإعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الامريكية عام 2005[1]، أدي إلى نقص معدل الإنتاج وزيادة الأسعار. كما يعتبر الملف النووي الايراني، والعدوان الامريكي على العراق عام 2003، واحتلال كيان داعش الارهابي بعض المناطق في شمال العراق من أهم العوامل السياسية المؤثره على أسعار النفط، كما أن الاحداث السياسية في فنزويلا اوقف معظم الصادرات النفطية فيها وكذلك الاضطرابات القبلية في نيجيريا وهي من اعضاء منظمة الاوبك، وبالتالي فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يومياً، مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية، وذلك باعتبار ايران منتج ومصدر رئيسي للنفط، وباعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط[2].

12- مصادر الطاقة البديلة: لن يكون لها أي تأثير على المدى القريب، إذ أن النفط يلبي أكثر من ثلث طلب الطاقة العالمي، وإن أغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط والغاز في حين أن المصادر البديلة ما زالت بطيئة التطور من حيث مجالات وتقنيات استخدامها، وبناءً على إن اغلب العوامل السابقة غير قابلة للتنبؤ فإنه يصعب التكهن بحركة أسعار النفط في المستقبل[3].

---

[1] حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (2)، دمشق،2007، ص 71.

[2] سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، دار المنهل، بيروت، 2007، ص 23.

[3] ياسر مفتي، السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك، جريدة الشرق الأوسط، العدد (9834)، الكويت، 31 أكتوبر 2005، ص. ص 1-5.

المحور الثاني

تطور الإمكانات النفطية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

لكي نتعرف على أهمية النفط بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لابد من معرفة تطور العوائد النفطية في دول المجلس وتطور الإنتاج النفطي، ومعرفة الاحتياطي النفطي، ومستوى نمو استهلاكه في الوقت الحاضر وفي الفترات المستقبلية، ومن ثم التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فمستوى الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية والتوقعات المستقبلية تبين تزايد الطلب على هذا المورد حيث تشير التوقعات المستقبلية إلى أن النفط سيظل المصدر الرئيس للطاقة وبنسبة لا تقل عن 40 % من مجموع استهلاك العالم من الطاقة حتى عام 2020[1].

1- تطور العوائد النفطية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أن تحديد أسعار النفط من الدول المنتجة خاصةً يعود إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)* [2]، وقد سعت إلى ضمان وتحقيق استقرار الأسعار للنفط في السوق العالمية، كما تهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة، وسعت إلى ضمان دخل عادل للدول الأعضاء لقاء صادرتها النفطية والعمل على تجهيز الدول المستهلكة بالنفط بصورة منظمة وبكفاءة اقتصادية لضمان مردودات عادلة عن رأس المال المستثمر في صناعة النفط[3]. وتتميز الدول المنتجة الأعضاء في أوبك باقتصادات وحيدة الجانب، فمنذ

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، السادس والعشرون، الكويت، 2000، ص 38.

* تشكلت بموجب قرار المؤتمر التأسيسي الأول للمنظمة في أيلول عام 1960 في بغداد، وحضره ممثلون عن الدول المؤسسة لها وهي العراق، إيران، السعودية، فنزويلا، الكويت وتم الاجتماع بدعوة من الحكومة العراقية للمدة من 10-14 أيلول عام 1960.

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر:

- سيروب اسستيبان، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للصحافة والنشر، منشورات النفط والتنمية، بغداد، 1980.

- د عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت، 1995.

[3] منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون لعام 2012، الكويت، 2012، ص 23.

عام 2002، وعلى مدى اثنتي عشرة سنة مالية، اعتمدت دول المجلس سياسات توسعية في الإنفاق العام، وأدت الطفرة النفطية الثالثة إلى زيادة مطردة في عائدات النفط التي تذهب إلى الميزانية العامة لدولها، إذ زادت من 91,1 مليار دولار عام 2002 لتصل إلى 627 مليار دولار عام 2013، كما زادت معها النفقات العامة أكثر من أربعة أضعاف، من حوالي 95 مليار دولار عام 2002 ثم إلى حوالي 403 مليار عام 2013، إذ يؤدي النفط دوراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل الصادرات النفطية نسبة عالية، إذ بلغت قيمتها لعام 2012 حوالي 307,119 مليون دولار في السعودية، وفي الإمارات العربية المتحدة بلغت 93,613 مليون دولار، وفي قطر نحو 21,014 مليون دولار، وفي الكويت حوالي 80,814 مليون دولار، وفي عُمان نحو 32,052 مليون دولار، وفي البحرين بلغ 7,269 مليون دولار. إما قيمتها في إجمالي دولها فقد بلغت 590,063 مليون دولار، وقد تصل خسائر صادرات النفط في عام 2015 إلى 300 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لدولها، وقد أدى الانخفاض السريع في أسعار النفط مطلع عام 2015 إلى ما دون الخمسين دولاراً للبرميل إلى التساؤل عن المستقبل في حال تكرر سيناريو الثمانينات والتسعينات، حين تعرضت دول المجلس إلى ركود اقتصادي نتيجة تراجع أسعار النفط الذي تلي الطفرة النفطية في فترة السبعينات. ولا يزال سوق النفط العالمي مصدراً رئيساً للإيرادات العامة، في مقابل تزايد النفقات العامة التي تعتمد في شكل أساسي ومطلق على الإيرادات النفطية[1]. أن أغلب النفقات في ميزانيات دول المجلس تتوجه إلى المصروفات الجارية كالأجور التي يصعب تخفيضها، بل إنها عادة ما ترتفع سنوياً. ويوضح الجدول (3) معدل نمو الإنفاق العام لكل دولة خلال سنوات ما قبل الطفرة وهي فترة التسعينيات، وسنوات ما بعد الطفرة أي بعد عام 2002. والملاحظ أنه في مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعاً، تضاعفت نسبة نمو النفقات أكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الطفرة النفطية. وهذا ما يوضحه الجدول (3).

---

1 التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية،" في عمر الشهابي، محرر الثابت و المتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي و ترابط المال و السلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013، ص 88.

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1458&Itemid=42

الجدول (3)

قيمة صادرات النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2015- 2002)

مليون دولار

السنة / الدولة	2002	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015
السعودية	247,197	247,197	144,249	184,421	289,518	307,119	265,1	214,1
الإمارات	80,635	80,635	44,785	57,900	85,900	93,613	94,495	90,234
الكويت	57,808	57,808	30,895	39,764	67,688	80,814	79,632	69,543
قطر	27,428	27,428	16,172	20,553	27,328	21,014	18,168	12,254
عُمان	23,296	23,296	17,275	21,545	34,534	32,052	21,525	15,435
البحرين	5,895	5,895	3,275	4,664	6,305	7,269	7,216	7,216
إجمالي المجلس	91,000	533,198	313,364	396,402	550,312	726,063	486,139	300,1

المصادر:

- السنوات (2002- 2013): صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 386.
- السنوات (2014-2015): وزارة المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي، تقديرات جدوى لعام 2014 وتوقعاتها للعام 2015، أرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية، المؤشرات الميزانية. مصلحة الاحصاءات العامة وتقديرات جدوى ارقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية. ص 23.

https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/2108/20150111_Saudi-economy-2015-Arabic-1.pdf

تعتمد بعض دول المجلس على عائدات النفط في تنفيذ خططها وبرامجها التنموية، لذا نجد حكوماتها تبذل الجهود في سبيل تنويع وتطوير قاعدة بلدانها الاقتصادية عن طريق التصنيع[1]، ونلاحظ فيما يتعلق بالسعودية التي بلغت استثماراتها 16,400 مليار دولار لعام 2011 ترمي من خلالها إلى تنويع قاعدة الاقتصاد الإنتاجية وتطوير هيكلها

[1] د محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، العدد (13)، الكويت، 1999، ص 151.

الاقتصادي وتنمية مواردها البشرية، إما الكويت فقد بلغت استثماراتها لعام 2011 ما مقداره 398.6 مليون دولار خصص جزء منها لخلق بنية أساسية اجتماعية واقتصادية للتنمية الصناعية[1]، وبسبب العقوبات الأمريكية التي عززت مؤخرا والتي تستهدف المؤسسات المالية التي تتعامل مع إيران، والحظر الأمريكي المتوقع على واردات النفط الإيرانية التي تصل إلى 550.000 برميل/ يوم والتي بدأ تنفيذها منذ عام 2012 . ولم يساعد الوضع توقف الإمدادات غير المتوقع في جنوب السودان والتوقفات الحالية في الإنتاج في كندا وبحر الشمال، التي تفاقمت بخسارة الصادرات السورية والمشكلات في اليمن ومع قوة الطلب على النفط في الأسواق العالمية فقد ارتفعت أسعار خام برنت من (120-125)دولار للبرميل، وقد جرى طرح المخزونات الإستراتيجية الخام في عام 2011 لاحتواء الزيادات في الأسعار. أن انخفاض مستويات المخزون، ومحدودية الطاقة، والمخاطر الجيوسياسية يحتمل أن تبقى على ارتفاع أسعار النفط. وقد وصل خام برنت إلى 118 دولارا للبرميل في المتوسط عام 2012، أي بزيادة تبلغ حوالي 6 % عن عام 2011، بينما سيواجه خام غرب تكساس المتوسط انخفاضاً كبيراً نظرا لزيادة العرض ومشاكل التوزيع في كاشنغ، أوكلاهوما، وهي نقطة التسعير[2]. بينما يعزز عدم اليقين في الإمدادات وارتفاع أسعار النفط الأوضاع المالية لدول المجلس، إلا أنها تمثل أيضا مخاطر للاقتصاد العالمي. ونظرا لانخفاض مخزون الخام نسبيا ومستويات الطاقة الزائدة، فإن أي وقف كبير للإمدادات يمكن أن يقود إلى ارتفاع حاد في الأسعار. وسيكون ذلك قاسيا بشكل خاص إذا انطوى على نوع ما من الصراع مع إيران وحدوث اختلالات في تدفق النفط من الخليج، أن أي ارتفاع في الأسعار إلى 150 دولار للبرميل وأكثر، يمكن أن يعرقل النمو ويخفض الطلب على النفط. ويمكن لدول المجلس أن تواجه عندئذ موقفاً ينخفض فيه الأسعار والطلب وهذا ما حدث في عام 2014 حيث انخفضت أسعار النفط ووصلت إلى 50 دولار للبرميل، فضلاً عن بيئة خارجية أضعف، وكل ذلك يؤثر على النمو الاقتصادي[3].

---

[1] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، 2010-2013، الكويت، أيلول 2013، ص 80.

[2] وكالة الطاقة الدولية، PFC سامبا، مارس 2014، ص 5.

https://dxb.samba.com/GblDocs/Oil_Market_Outlook_Dec_2014_Ar.pdf

[3] المصدر نفسه، ص 8.

3- تطور الإنتاج النفطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتمتع دول المجلس بارتفاع أنتاج النفط الخام، إذ تتوقع إدارة معلومات الطاقة الدولية إن يرتفع أنتاج النفط الخام من 23 مليون برميل يومياً عام 2002 ليصل إلى 44.5 مليون برميل يومياً عام 2020 لترتفع بذلك حصة دول المجلس إلى 36 % من إجمالي الناتج العالمي[1]، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في العالم وذلك يمكن السعودية من أن تؤدي دوراً مهماً في سوق النفط العالمية والجدول (4) يوضح إنتاج دول المجلس من النفط الخام، إذ ارتفع الإنتاج في دول المجلس من 14.31 إلف ب/ ي عام 2008 ليصل إلى 14.57 إلف ب/ ي عام 2010 ثم واصل ارتفاعه ووصل إلى 18,676 إلف ب/ ي عام 2013، وكانت السعودية تحتل المرتبة الأولى بواقع 9,7 إلف ب/ي تليها الإمارات 2,74 ألف ب/ ي، ثم الكويت 2,92 ألف ب/ ي لعام 2013.

أن منتجي دول المجلس وعلى الأخص المملكة العربية السعودية، قد رفعت إنتاجها لتلبية الطلب ويحتاط المشترون لإيجاد إمدادات بديلة، وقد قلل ذلك بدوره الطاقة العالمية، وآثار الضغط المستمر على رفع الأسعار، ويصل الإنتاج السعودي إلى مابين (10-9.8) مليون برميل/ يوم، وهو يعني طاقة تبلغ حوالي مليوني برميل يومياً من إجمالي الطاقة الفعلية للأوبك التي تقل عن 3 مليون برميل/ يوم طبقا لوكالة الطاقة الدولية وهو أقل مستوى منذ عام 2008، ومن الصعب بصورة متزايدة التنبؤ بكيفية تطور أسواق النفط، ومن المحتمل أن يبقى مصدرو النفط من دول المجلس يحتفظون بمستويات إنتاج كبيرة، وستكون أكبر زيادة في المملكة العربية السعودية 9,83 % مع ارتفاع إنتاج النفط الخام العام في دول المجلس إلى حوالي 3,7 % لعام 2012.

[1] حسان خضير، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، العدد (57)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 12.

الجدول (4)

تطور الإنتاج النفطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2014- 2008)

(ألف ب/ي)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	8,53	8,18	8,16	9,32	9,76	9,7	9.6
الإمارات	2,57	2,24	2,32	2,51	2,65	2,74	2,7
الكويت	2,67	2,26	2,31	2,65	2,97	2,92	2,9
قطر	0,843	0,733	0,733	0,810	0,735	0,722	0,7
عمان	0,672	0,712	0,755	0,790	0,813	0,844	0,8
البحرين	0,182	0,182	0,181	0,190	0,190	1,75	1,7
إجمالي المجلس	14,31	14,31	14,57	16,01	17,118	18,676	18,4
إجمالي العالم	84,050	71,066	71,810	72,274	75,198	75,516	75,516
التغيير %	10.3-	10.3-	1.8	9.9	3.7	2,7	2,7

المصادر:

- صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 389.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي لعام 2012، العدد التاسع والثلاثون، الكويت، 2012، ص 376.

4- تطور الاحتياطي النفطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يُعد الاحتياطي النفطي من الموضوعات الجوهرية لتحديد أمكانية استغلال الآبار النفطية على وفق الشروط الاقتصادية السائدة. ويتم تقدير الاحتياطي من النفط تبعاً لاعتبارات عديدة، منها على أساس الملكية، ومنها على أساس الطاقة الدافعة، ومنها على أساس درجة التأكد من وجودة واستخراجه وتكاليف الاستخراج[1]، وتقسم الاحتياطات النفطية إلى ثلاثة أنواع هي[2] :

[1] د. أحمد حسين علي إلهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000، ص. ص 347- 348.

[2] محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، بدون تاريخ، ص 12.

1- الاحتياطي المؤكد. 2- الاحتياطي المرجح. 3- الاحتياطي المحتمل.

وهناك تقسيمات أخرى أقل أهمية، إما تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية فتقوم على أساس تقدير الاحتياطي المؤكد[1]. ومن ملاحظة الجدول (3) نجد أن الاحتياطي النفطي قد تطور بمسار تصاعدي، ولاسيما في العقدين الأخيرين، ولا ينحصر سبب الزيادة هذه في اكتشاف مكامن جديدة في مناطق العالم فحسب، بل بسبب تحول كميات كبيرة من الاحتياطات المحتملة إلى احتياطات مرجحة، أو تحولها من مرجحة إلى مؤكدة بفضل التطور العلمي الكبير للإنتاج النفطي واستخدام الوسائل المتطورة في عمليات التنقيب والحفر والاستخلاص والاستخراج[2]. فقد ارتفع الاحتياطي المؤكد في دول المجلس من 494,39 مليار برميل عام 2008 ليصل إلى 495,62 مليار برميل عام 2011، ثم إلى 495,62 مليار برميل عام 2013، بلغت نسبته 58,3. %، إذ تمتلك السعودية أكبر احتياطي عالمي من النفط المؤكد في العالم، إذ بلغ احتياطها 265,14 مليار برميل وبنسبة 30 % من إجمالي احتياطي دول منظمة الأوبك و 22.76 % إلى إجمالي الاحتياطي العالمي عام 2014[3]، وقد كانت مساهمة دول الأوبك فيه حوالي 77 %، كما إن الضخامة في الاحتياطي النفطي نابعة من كونها تمتلك مكامن نفطية كبيرة الحجم أهلتها لتحتل هذه المكانة، ومن ثم جعلتها مؤثرة في السوق العالمية بحيث يعزز من وحدة وقوة مساومة الدول المنتجة ومكانتها وجعلتها تتمتع بموقع إنتاجي متميز في أنتاج مصدر رئيسي من مصادر الطاقة، لذا فأن مواقفها ضمن مجموعة الدول الأعضاء في أوبك قائمة على كبح جماح ارتفاع أسعار النفط، بل تحاول على جعل الزيادات في الأسعار طفيفة متجنبة الطفرات السعرية، كما لعبت دول المجلس دوراً رئيساً في تعديل الأسعار بالنسب التي تحافظ على القوة الشرائية لسعر البرميل المصدر نتيجة التضخم المستورد وتقلبات أسعار صرف الدولار[4].

---

[1] د. أحمد حسين علي إلهيتي، مصدر سابق، ص 43.

[2] د. خالد حسين علي المرزوك، مصدر سابق، ص 62.

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، الكويت، 2006، ص 32.

[4] د. أحمد حسين علي الهيتي، د. بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (7)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2011، ص 5-9

الجدول (5)

تطور الاحتياطي النفطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2008-2014)

مليار برميل

الدولة	2008	2009	2011	2012	2013	2014
السعودية	264,06	264,59	265,40	265,41	265,90	265,41
الإمارات	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80
الكويت	101,50	101,50	101,50	101,50	101,50	101,50
قطر	25,41	26,70	25,30	25,30	24,90	24,90
عمان	5,50	5,50	5,50	5,50	5,50	5,50
البحرين	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12
إجمالي المجلس	494,39	496,21	495,62	495,63	495,62	495,63
إجمالي دول العالم	1170,9	1188,1	1244,7	1668,9	1244,7	1668,9
النسبة	58,3	57,8	57,3	56,8	57,3	56,8

المصدر:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 387.

يبين الجدول (5) تطور الاحتياطي النفطي في دول المجلس إذ تمتلك 56,8 % من مجموع احتياطي العالم لعام 2014، وتتركز هذه الاحتياطات في أربع دول خليجية رئيسة هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، فضلاً عما تمتاز به هذه الدول من انخفاض كلفة الاستخراج التي لا تتجاوز 2 دولار وذلك لقرب منابع النفط من سطح الأرض وتوفر البنية التحتية المناسبة مثل الموانئ النفطية، فضلاً عن التقديرات المتفائلة لامتداد العمر الزمني لتدفق النفط الخليجي لأكثر من مائة عام تقريباً، ويقابل هذه المزايا تراجع القدرة الإنتاجية في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط الخام، وبذلك سيزداد الاعتماد الحالي والمستقبلي على النفط الخليجي[1].

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 45.

المحور الثالث

التأثيرات على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت أسعار النفط تطورات كبيره وتقلبات حادة ومفاجئه، إذ شهدت ارتفاعاً منذ عام 2002 ولغاية 2008 وخلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية عام 2009 شهدت تقلبات حاده ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، كما أن انخفاض أسعار النفط عام 2014 بسبب عوامل جيوسياسية واحتلال كيان داعش الارهابي بعض المناطق في العراق والملف النووي الايراني وغيرها، وهو أمر أثر على العوائد المالية النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها دول المجلس، ومن ثم أثر على اجمالي الايرادات والنفقات العامة، وبالتالي التأثير على الوضع الكلي للموازنة العامة[1].

1- مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأثر انخفاض أسعار النفط

أن السعر المنخفض للنفط أثر على دخل الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وبرامجها الإنمائية، وكان لانخفاض سعر النفط عواقب ألقت بظلالها على أسواق رأس المال، إذ تُظهر مؤشرات البورصات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعاً كبيراً وتباطؤاً ملحوظا في زيادة قيمة الأصول العقارية، وإذا استمر الانخفاض الحالي في أسعار النفط فستتكبد حكومات بلدان المنطقة خسائر في الإيرادات النفطية تُقدَّر بنحو 205 مليار دولار، أي ما يمثل أكثر من 40 % من إجمالي ناتجها المحلي مجتمعة وبمعدل الإنفاق الحالي ومع بقاء أسعار النفط عند 62 دولار للبرميل، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن فائض المالية العامة في الكويت وقطر سيتقلص بدرجة كبيرة، وسيتحول إلى عجز في عام 2015 في كلٍ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، فيما سيتسع نطاق عجز الموازنة بشكل كبير في البحرين .ومن الممكن أن يتحول فائض المالية العامة المجمّع، والذي بلغ حوالي 10 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2013 إلى عجز نسبته 2 % من إجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من أن هذه البلدان تمتلك موارد وفيرة لتمويل الفجوة في ماليتها العامة، فإنه في ظل الاتجاه الحالي لارتفاع الإنفاق الحكومي قد تتأثر آفاق النمو في نهاية المطاف خلال العام القادم. وبدون تأثير تمتلك معظم بلدان المجلس احتياطيات كبيرة يمكن أن تساعدها على تحمل الضغوط الناشئة عن انخفاض أسعار النفط دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في الإنفاق على البنية التحتية أو مستويات

[1] إبراهيم بقلة، مصدر سابق، ص 9.

الدين، وتمتلك المملكة العربية السعودية بالفعل احتياطيات متراكمة بقيمة تتجاوز 700 مليار دولار، بخلاف الأموال المودعة في صندوق الثروة السيادية .ومع ذلك، هناك دلائل تشير إلى أن حكومات بلدان المنطقة بدأت تعيد النظر في إنفاقها، فعلى سبيل المثال، جرى وضع حد أقصى للإنفاق الرأسمالي عند مستوى معين وتم إعطاؤه أولوية في الموازنة لعام 2015، فضلاً عن أن الحكومة السعودية تعكف حاليا لزيادة أسعار الطاقة والوقود وتعزيز الكفاءة في الإيرادات غير النفطية، لاسيما من خلال فرض الرسوم وفي ظل تعديلات السياسات هذه، فإن عجز المالية العامة يُقدَّر بنحو 0,9 % من إجمالي الناتج المحلي ومن دون إجراء تعديلات على السياسات الحكومية، فإن هذا العجز كان سيصل إلى نحو 6,9 % من إجمالي الناتج المحلي، وقد حددت الموازنة الجديدة للكويت أسعار النفط عند 42 دولار مع توفير هامش وقاية من خلال صندوق الثروة السيادية والاحتياطيات، وستكون البحرين وسلطنة عمان هما البلدين الأشد تضرراً في المنطقة نظراً لأن تحقيق التعادل على صعيد ماليتهما العامة يتطلب أسعاراً أعلى كما أنهما تمتلكان أدنى الاحتياطيات، وعلى الرغم من أن سلطنة عمان أصدرت مؤخراً موازنة لعام 2015 لا تشتمل على إجراءات لتحصيل إي ايرادات إضافية أو تخفيضات للإنفاق، فإنها قد تلجأ إلى ذلك خلال هذا العام نتيجة هبوط أسعار النفط، فإن معدل النمو كان يُقدَّر بنحو 2 % لعام 2015 وتظهر تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى تقليل معدل النمو بواقع نقطة مئوية في هذه البلدان خلال العام المقبل . وكانت إيرادات النفط والغاز قد شكّلت في عام 2015 أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي لبلدان المجلس 72 % من إجمالي عائدات صادراتها، وقد بدأت البحرين بالفعل في طلب مساندة للموازنة وصرف منح مجلس التعاون الخليجي لصالح الاستثمارات الرأسمالية وبدون إجراء أي إصلاحات، فإن عجز المالية العامة في البحرين يصل إلى ما يُقدَّر بنحو 10 % من إجمالي الناتج المحلي .وفي قطر التي تستضيف بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، سيستمر الإنفاق على البنية التحتية ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة تدفقات التحويلات الخارجة من قطر .وقد دفع انخفاض أسعار النفط الإمارات العربية المتحدة إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، من بينها فرض ضريبة على التحويلات، وإذا تبنت دول الخليج الأخرى هذه السياسة، فإن ذلك قد يؤثر سلبا على استقدام العمالة لوافدة ويقلل من تدفقات التحويلات الخارجة إلى بقية دول العالم، وبلغ إجمالي تدفقات التحويلات الواردة من بلدان المجلس إلى بلدان المنطقة 50 مليار دولار عام 2015، وتشكل التحويلات من المملكة العربية السعودية نصف

هذا الرقم[1]، فأي انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات والايرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويترتب على انخفاض أسعار النفط إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، لكن الهوامش الوقائية الكبيرة وموارد التمويل المتوفرة لدى معظم هذه البلدان ستسمح لها بتجنب تنفيذ تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي، مما يحد من الأثر على النمو قريب الأجل والاستقرار المالي، ويتعين على البلدان المصدرة للنفط, ومن ضمنها دول المجلس التعامل بحذر مع انخفاض أسعار النفط باعتباره انخفاضا دائمياً إلى حد كبير ومن ثم تعديل خططها لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط للحيلولة دون التناقص الكبير في احتياطياتها الوقائية وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال[2]، وقد بلغ معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 3,4 % عام 2015 مقارنة بعام 2014 الذي بلغ 3,7 %. والجدول (6) يبين بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس للمدة (2000 -2016).

الجدول (6)

بعض المؤشرات الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2000-2016)

المؤشر	2011-2000	2012	2013	2014	2015	2016 متوقعة
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي(النمو السنوي)	5,8	5,4	3,6	3,7	3,4	3,3
رصيد الحساب الجاري	16,5	24,5	20,6	16,3	1,6	4,7
رصيد الماليه العامه الكلي	12,8	14,6	11,3	4,6	6,3-	4,0-
النمو السنوي للتضخم	2,9	2,4	2,8	2,6	2,2	2,6

المصدر:

- حسابات صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، يناير 2015، ص 24.

[1] البنك الدولي، المجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط 2014، العدد الرابع، كانون الثاني 2015، ص. ص 34-39.

[2] صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مصدر سابق، ص. ص 2-3 .

وعلى الرغم من هيمنة ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول المجلس وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ بدء هبوط أسعار النفط في يونيو 2014 حيث تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في المنطقة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة اتباعها نظم سعر الصرف المربوط، فضلاً عن ضعف نمو الائتمان الخاص، وسوف يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال الآثار، ولابد أن يكون أثر انخفاض أسعار النفط على النظم المصرفية في البلدان المصدرة للنفط مكبوحا على المدى القريب، وإن كان يحتمل تزايد مخاطر التطورات السلبية بمرور الوقت. وقد تؤدي الآثار غير المباشرة لانخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي إلى خفض جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية، لكن سرعة التكيف معها ستختلف على الأرجح باختلاف البلدان، وسوف تتأثر النظم المصرفية في دول المجلس بانخفاض أسعار النفط نظرا للارتباط القوي القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، لكنها ستظل محتفظة بصلابتها نتيجة احتفاظها بمستويات عالية من راس المال الوقائي، ونسب منخفضة من القروض المتعثرة، ومستوى سيولة مرتفع بوجه عام[1].

2- الصادرات النفطية

قد تصل خسائر صادرات النفط عام 2015 إلى 300 مليار دولار أو 21 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في دول المجلس، وحوالي 90 مليار دولار أو 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 35 مليار دولار أو 8 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة " القوقاز وآسيا الوسطى" . وسوف تكون أكثر البلدان تأثراً هي الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، يتوقع انخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام الجاري إلى 6.1 % من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط في منطقة" القوقاز وآسيا الوسطى فيرجح أن تسجل عجز بنحو 5 % و 7.2 % من إجمالي الناتج المحلي على التوالي يتسبب انخفاض أسعار النفط في تقليص مراكز المالية العامة بصورة ملحوظة ويتوقع تحول فائض المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي 6.4 % من إجمالي الناتج المحلي عام

[1] التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 96.

2014 إلى عجز قدره 3.6 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015؛ بانخفاض قدره 11 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي والجدول (7) يبين ارصدة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية للعامين 2014 و 2015.

الجدول (7)

ارصدة المالية العامة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

للعامين 2014 و 2015 (% من اجمالي الناتج المحلي)

الدولة	2014	2015
البحرين	05,4	12,1-
الكويت	21,9	11,1
عمان	1,4-	16,4-
قطر	9.2	1,5-
السعودية	1,1	10,1-
الامارات	6,0	3,7-

المصدر:

- حسابات صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق التقد الدولي، يناير 2015، ص 24.

3- استهلاك النفط في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أن الاستهلاك المحلي للنفط يتزايد بشكل مطرد، بل وتعد دول المجلس من أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط للفرد. وقد تضاعف معدل الاستهلاك المحلي في الأعوام الثلاثة عشر الأخيرة، وحتى عام 2015، في كل دول المجلس باستثناء الكويت، تعد السعودية، بحسب وكالة الطاقة الدولية، أكبر دولة مستهلكة للنفط في الشرق الأوسط، وقد تزايد الاستهلاك المحلي مع الوفرة الاقتصادية نتيجة للطفرة النفطية الأخيرة، وأصبحت السعودية في الترتيب الـ12 عالمياً بين أكثر الدول استهلاكاً للبترول[1]، وزادت نسبة

[1] "Saudi Arabia overview", EIA, 10 September 2014

http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=sa

استهلاكها حوالي 5,2 % سنوياً للأعوام (2013- 2002) لتصل إلى 2,9 مليون برميل يومياً، أي ضعف الاستهلاك اليومي عام 2000، وبكمية تساوي استهلاك دولة ألمانيا الاتحادية للنفط (والتي يتعدى عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات سكان السعودية) أو إنتاج دولة نفطية كالكويت.

الجدول (8)

معدل نمو الاستهلاك المحلي للنفط لدول المجلس للمدة (1992-2013)

المدة	السعودية	قطر	البحرين	الكويت*	عمان	الامارات
(1992-2002)	% 3,2	% 7,2	% 2,9	% 3,7	% 3,8	% 2,5
(2002 -2013)	% 14,5	% 12,2	% 5,2	% 4,8	% 9,3	% 4.4

المصدر:

- التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية، في عمر الشهابي، محرر الثابت و المتحول 2014، الخليج ما بين الشقاق المجتمعي و ترابط المال و السلطة ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013، ص 96.

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1458&Itemid=4

* نسبة نمو الاستهلاك المحلي المبينة في الكويت هي للمدة (1995-1985) وذلك نظراً إلى نسبة النمو العالية بعد الغزو في الفترة التي استعملت لباقي الدول.

4- أسعار الأسهم

شهدت أسواق الأسهم في عدد من البلدان، ومنها الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، هبوطاً حاداً في أواخر عام 2014 نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثر اقتصاداتها بانخفاض أسعار النفط، وخاصة احتمال قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات، بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط وقد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم إلى زيادة الأعباء على الاستهلاك، رغم سهولة التعامل مع آثارها وتعاني الشركات والبنوك المرتبطة بالطاقة ولديها انكشافات كبيرة على القطاع النفطي من صعوبة أوضاع إعادة التمويل نتيجة التوقعات السائدة بأن انخفاض أسعار النفط سيترتب عليه انخفاض إيراداتها وجدارتها الائتمانية .كذلك تباطأت التدفقات الرأسمالية إلى مجلس التعاون الخليجي، رغم اتساقها إلى حد كبير مع الاتجاهات العامة في

الأسواق الصاعدة الأخرى[1]. تحتفظ دول المجلس التي تكون الأشد تضرراً بانخفاض أسعار النفط من حيث خسائر الايرادات التي تربط عملاتها عموما بالدولار، بأصول مالية ضخمة وتتمتع بطاقة اقتراض كبيرة تساعدها على التخفيف من أثر هذا الانخفاض على النمو في الأجل القريب لذلك يتباطأ نمو الإنفاق في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء قطر) عام 2015 مقارنة بعام 2014، وهو أمر ترتب عليه انخفاضاً محدوداً في عجز المالية العامة غير النفطي في هذه الدول، ومن الملاحظ أن مستويات هذا الانخفاض تقل كثيرا عن خسائر إيرادات المالية العامة، مما يوحي بأن هذه البلدان تستخدم ما لديها من هوامش الأمان المالي[2]، وفي دول المجلس فأن التباطؤ في الإنفاق سيؤثر في معظمه على الإنفاق الرأسمالي، وعلى العكس من ذلك، ليس من المرجح أن يطرأ تغير ملموس على الإنفاق الجاري، ولاسيما الأجور العامة، ومن شأن تحديد مصادر إضافية للإيرادات غير النفطية أن يدعم جهود احتواء الإنفاق[3].

5- معدل النمو للنفقات في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أن اعتماد أغلب دول المجلس على سلعة النفط وعوائدها كسلعه اساسية لتمويل برامجها التنموية، جعل اقتصادات هذه الدول تتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، وانعكس ذلك في أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول[4]، ويوضح الجدول (9) معدل نمو الإنفاق العام لكل دولة خلال سنوات ما قبل الطفرة وهي مرحلة التسعينيات، وسنوات ما بعد الطفرة أي بعد عام 2002. والملاحظ أنه في جميع دول المجلس التعاون الخليجي، تضاعفت نسبة نمو النفقات أكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الطفرة النفطية.

---

[1] صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، مصدر سابق، ص 13.

[2] التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية،*مصدر سابق*، ص 88.

[3] صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،صندوق التقد الدولي، يناير 2015، ص 16.

[4] أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، مصدر سابق، ص 5.

الجدول (9)

معدل النمو السنوي للنفقات في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

للمدة (2013 – 1990)

المدة	السعودية	قطر	البحرين	الكويت	عمان	الامارات
(1990-2000)	% 3,4	% 5,2	% 3,5	% 3,1	% 3,7	% 3,5
(2003-2013)	% 14,5	% 23	% 18	% 12,6	% 16,5	% 15,4
المتوسط	%7,5	%13,3	%13	%7	%10,9	% 8,2

المصدر:

- التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية،" في عمر الشهابي، محرر الثابت والمتحول 2014: الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013، ص 88.

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1458&Itemid=42

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط في دول المجلس منها: عوامل العرض والطلب العالمي، وسياسة النفط الأمريكية، وسياسة وكالة الطاقة الدولية، ومحدودية القدرة الإنتاجية، وسعر الصرف .....الخ.

2- ويتعين على البلدان المصدرة للنفط, ومن ضمنها دول المجلس التعامل بحذر مع انخفاض أسعار النفط باعتباره انخفاضا دائمياً إلى حد كبير، ومن ثم تعديل خططها لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط للحيلولة دون التناقص الكبير في احتياطياتها الوقائية وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال.

3- عدم تحقيق سعر عادل لبرميل النفط وإدخال الجوانب السياسية في التسعير أكثر من الجوانب الاقتصادية، واعتبار النفط سلعة دولية يجب أن تتوفر بأسعار رخيصة للاقتصاد الرأسمالي من دون مراعاة مصالح الدول النفطية بشكل عام .

4- إن الدول المستهلكة للنفط تسعى إلى جعل سعر البرميل للنفط الخام بمستوى متدني وأقل بكثير عن مستوى أهميته وأقل من السعر الحقيقي إذا ما ترك لإلية السوق تحديد ذلك .

5- إن المصلحة الحقيقية للدول المستهلكة أولاً والدول المنتجة ثانياً هو استقرار سعر برميل النفط الخام وعندئذ يكون الطلب الحقيقي على النفط والعرض هما من يحدد ويقرر سعر برميل النفط الخام.

ثانياً: التوصيات

1- يجب تنويع مصادر الدخل في دول المجلس لتلافي الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية وإمكانية التراجع في الاحتياطي على وفق مستويات سقف النضوب.

2- عدم زيادة إنتاج النفط الخام بشكل يزيد عن الحاجة الفعلية، لأن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى تغييرات في الأسعار وتكوين الخزين الإستراتيجي .

3- تقليل تصدير النفط بالشكل الخام والحث على تشجيع وتطوير صناعة المشتقات النفطية بسبب الزيادة المستمرة لأسعار المشتقات النفطية بنسبة أكبر من الزيادة في أسعار النفط الخام.

4- ضرورة الاهتمام بالأبحاث والإفادة من التقنيات الحديثة التي تسهم في خفض التكاليف الخاصة بعمليات الاستكشاف والإنتاج في ظل الظروف التي تتصف بانخفاض الأسعار وانحسار الاستثمارات.

5- ضرورة التزام دول المجلس بما تقرره منظمة الأوبك من حصص الإنتاج ضمن برنامجها وضرورة التزام أوبك بالأسعار الرسمية إذ إنها وضعت للمحافظة على حقوق الدول لنفطية وعدم زيادة الإنتاج بكميات كبيرة بحيث لا تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

6- على دول المجلس والدول النفطية في الأوبك وخارجها إن تعالج الأسعار على أساس العوامل الاقتصادية التي تتفاعل مع بعضها البعض في السوق الدولية وينتج عنها سعر توازني يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين معاً وليس على أساس العوامل السياسية ورغبات الدول المستهلكة أو التلويح بالقوة واستخدام مبدأ العقاب والثواب.

قائمة المصادر

1- أبو الرب، زياد ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط.

http://www.aleqt.com/2007/11/19/article_117470.html

2- الأسدي، يوسف علي عبد، يحيى حمود حسن،دور سياسات النفط السعودية في استقرار سوق النفط الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (24)، جامعة البصرة، أيار 2009.

3- اسستيبان، سيروب، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، دار الثورة للصحافة والنشر، منشورات النفط والتنمية، بغداد، 1980.

4- آلسوب،كريستوف، بسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (136)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ،الكويت، 2011.

5- إلهيتي، أحمد حسين علي ،اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2000.

6- أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، الاقتصادية، العدد (5152)، 2007.

http://www.argaam.com/article/articledetail/495360

7- البحث في العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام.

http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html

8- بقلة، إبراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال المدة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد(12)، جامعة حسيبة بن بو علي ورقلة، الجزائر، 2013.

http://rcweb.luedld.net/rc12/A1201.pdf

9- التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية،" في عمر الشهابي، محرر الثابت والمتحول 2014، الخليج ما بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013.

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1458&Itemid=42

10- التقرير الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط 2014، العدد الرابع، كانون الثاني 2015.

11- التنير، سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، دار المنهل، بيروت،2007.

12- حسن، يحيى حمود، أحمد صدام عبد الصاحب، نفط الخليج في ظل تطورات سوق النفط العالمية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (13)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2007.

13- خضير، حسان، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، العدد (57)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

14- زيتوني، الطاهر، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (132)، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الكويت، 2010.

15- سلمان، هيثم عبدالله، سكنه جهيه فرج، اليورانيوم والصخر الزيتي المصادر المستقبلية لإنتاج الطاقة البديلة في الوطن العربي: المغرب والأردن أنموذجاً، المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له، مراكش، المملكة المغربية، 28-30 أبريل، 2014.

16- السماك، محمد أزهر، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، وزارة الثقافة والإعلام، الموصل، 2008.

17- صادق، محمد توفيق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، العدد (13)، الكويت، 1999.

18- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية 2010-2013، الكويت، أيلول 2013.

19- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، يناير 2015.

20- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014 .

21- عبد الوهاب، عبد المنعم، النفط بين السياسة والاقتصاد، وكالة المطبوعات، الكويت، 1995.

22- علي، أحمد بريهي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (1)، جامعة كربلاء، 2010.

23- محمود، حبيب، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (2)، دمشق، 2007.

24- المرزوك، خالد حسين علي، تحليل أسواق النفط العالمية في ضوء مؤشرات المرونة الكمية، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد (1) ، جامعة بابل، 2012.

25- مفتي، ياسر، السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك، جريدة الشرق الأوسط، العدد (98349)، الكويت، 31 أكتوبر 2005.

26- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون، الكويت، 2012.

27- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي السادس والعشرون، الكويت، 2000.

28- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين العام السنوي الخامس والثلاثون، الكويت، 2008.

29- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، الكويت، 2006.

30- المنيف، ماجد عبدالله، الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة، المهرجان الوطني للتراث والطاقة، الدورة السادسة والعشرين، الجنادرية، المملكة العربية السعودية، 18 أبريل 2011.

31- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، كانون الثاني 2015.

32- الهيتي، أحمد حسين علي، د. بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (7)، جامعة الانبار، 2011.

33- وزارة المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي، تقديرات جدوى لعام 2014 وتوقعاتها للعام 2015، أرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية، المؤشرات الميزانية، مصلحة الاحصاءات العامة وتقديرات جدوى أرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.

https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/2108/20150111_Saudi-economy-2015-Arabic-1.pdf

34- وكالة الطاقة الدولية، PFC سامبا، مارس 2012.

https://dxb.samba.com/GblDocs/Oil_Market_Outlook_Dec_2014_Ar.pdf

35 - Saudi Arabia overview", EIA, 10 September201-35

http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=sa

Factors affecting the price of oil and its impact on the GCC Countries: 2003 – 2014

Lecturer. Sikna Jahya Faraj
Basrah and Arab Gulf Studies Center
University of Basrah

Abstract:

The Arab Gulf States own huge oil resources, which are the most important sources of energy and raw material for many industries. And any changes in the international oil prices will influence the development process in these economies. However, due to the crucial role of GCC in the international oil market and the importance of its oil policies in maintaining a balanced global oil market and the importance of oil revenues to the economies of GCC as a major source of the public budget. Hence, the growth rates and investment of other economic sectors are reliant on the oil export revenues. The objective of this paper is to identify the factors that affect the international oil prices and its influences on the exporter countries. The study revealed that the GCC countries must abide by the decisions of OPEC and its production quotas in order to maintain rights of other oil producing countries and avoid to exceed level of limited oil quotas and declining level of oil prices.

Keywords:

Global oil prices, The international oil market, Potential oil, OPEC, Official Price